

## اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

# الحلقة الثاني: اقتصاد قطاع غزة

من المعروف أن اقتصاد قطاع غزة تميز منذ نكبة عام 1948 حتى هزيمة حزيران 1967، بالضعف والهشاشة وقلة أو انعدام الموارد الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى اعتماده على الدولة المصرية في تغطية العجز السنوي في موازنة القطاع منذ عام 1951 حتى 1967، وذلك على الرغم من ارتفاع حجم صادراته من الحمضيات وبعض الصادرات الزراعية الأخرى .

وعلى أثر احتلال قطاع غزة بعد هزيمة 1967، تعرض اقتصاد القطاع لأوضاع متباينة من حيث التراجع الشديد في السنوات الأولى للاحتلال، ثم حقق بعض مظاهر الانتعاش التي ارتبطت بالاندماج مع اقتصاد دولة العدو، إلى جانب تزايد العمالة من قطاع غزة في الاقتصاد الإسرائيلي، التي أدت إلى إنعاش السوق الاقتصادي المرتبط بالقوة الشرائية.

وعلى أثر توقيع اتفاق أوسلو، توهم الكثيرون من أن قطاع غزة سيصبح شبيهاً بأوضاع سنغافورة الاقتصادية، إلا أن ذلك الوهم لم يتحقق لأسباب متعددة من بينها تفاقم أوضاع ومظاهر الفساد الناجم عن تحالف القمم الاقتصادية ذات الطابع الكميرادوري في القطاع الخاص مع الأجهزة البيروقراطية الأمنية في السلطة، إلى جانب استمرار الإجراءات الإسرائيلية المرتبطة بالحصار والإغلاقات المتكررة والتعقيدات المتنوعة في وجه حرية التجارة وحرية التنقل سواء خارج فلسطين أو بين غزة والضفة الغربية.

أما بالنسبة لقطاع غزة، فيمكن التعرف على طبيعة الأداء الاقتصادي فيه بتحليل الأنشطة الاقتصادية من خلال تتبع وتحليل تطورات الناتج المحلي التي تعكس مسارات النمو الاقتصادي وخصائصه، إضافة للوقوف على مساهمة القطاعات الاقتصادية في هذا الناتج، إلى جانب تناول الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع، والرقم القياسي للأسعار، والمنشآت العاملة، والمشاريع الصغيرة، وأخيراً تطورات الأداء الاقتصادي الفلسطيني قبل وأثناء سنوات الحصار والانقسام.

إن دراسة وتحليل تلك العوامل المرتبطة بالأداء الاقتصادي لقطاع غزة ، يتبين بوضوح التراجع الحاد في قطاعي الإنتاج الرئيسيين الزراعة والصناعة لحساب تضخم حجم قطاع الخدمات (بما في ذلك المتاجرة بالأراضي والعقارات) ومساهمته في الناتج الإجمالي لقطاع غزة، إلى جانب حالة الاختلاط والتنوع بين مكونات الناتج المحلي من جهة والمساعدات الخارجية من جهة أخرى، الأمر الذي يعني أنه

اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على أنشطة الخدمات والمساعدات، والاقتصاد غير المنظم بما في ذلك غسل الأموال والسوق السوداء حيث "تكونت شريحة جديدة بسبب وجود السوق السوداء في مواد ومستلزمات البناء والتشييد بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على غزة، إذ يلجأ المتضرر إلى بيع حصته من الإسمنت والحديد وبخسائر كبيرة، إلى جانب ظهور وزيادة أعداد المولات الاستهلاكية في قطاع غزة ارتباطاً بعملية غسل وتهريب الأموال بغرض تبييضها لكي تستمد مشروعية ملكيتها، على الرغم من أن إنشاء المولات (السوبرماركت الضخم) يتنافى مع طبيعة الحصار، حيث أن تكلفة المول الواحد تفوق تكلفة إنشاء 100 محل متوسط، وقيام المولات بالبيع بأسعار دون التكلفة يعني أنها توظيفات وكل توظيف بهذا الشكل تشوبه علامات استفهام عن مصدر تلك الأموال ومالكها الرئيسي، ويُضاف لذلك مفاهيم المضاربات والريح السريع"<sup>(1)</sup>.

وكل هذه المظاهر جعلت من اقتصاد قطاع غزة في حالة من الانكشاف للاقتصاد الإسرائيلي، إلى جانب عزلته عن اقتصاد الضفة الغربية، وبالتالي فإن استمرار الانقسام يعني بوضوح استحالة تحقيق أية برامج أو خطط تنموية ضمن المنظور الاقتصادي الوطني الفلسطيني الذي يجسد وحدة النظام السياسي والاقتصادي التنموي للضفة والقطاع معاً.

وفي هذا الجانب، أشير إلى أن الحصار المفروض على قطاع غزة، يتميز في كونه الأكثر بشاعة وهمجية سواء في دوافعه وأسبابه الاقتصادية والسياسية المباشرة أو الآتية، أو في دوافعه السياسية البعيدة المدى وفق المخطط الإسرائيلي، فهو حصار لا يستهدف إنهاء الانقسام أو إسقاط حكوماته، بقدر ما يستهدف تفكيك البنيان السياسي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي للشعب الفلسطيني كله، وإيصاله إلى حالة من الإحباط واليأس عبر تراكم عوامل الإفقار والمعاناة والحرمان التي تمهد بدورها إلى إرباك الأولويات في الذهنية الشعبية الفلسطينية تجاه الصراع مع العدو والصمود في مواجهته ومقاومته، ليصبح أولوية ثانية أو ثانوية، لحساب أولوية توفير الحد الأدنى من مستلزمات الحياة ولقمة العيش، ارتباطاً بانسداد الأفق السياسي، وتفاقم مظاهر البطالة والفقر التي تراكم بدورها مظاهر الإحباط واليأس، حيث "يغيب العقل حين يغيب الدقيق" كما يقول ماركس، ففي ظروف الانقسام والتفكك السياسي والاجتماعي، علاوة على الحصار المحكم، تعرض أبناء شعبنا - وما زالوا- لحالة من القلق والإحباط قد تدفع بهم صوب المزيد من نفاذ صبرهم، في ظل انسداد الأفق -راهنأ- في وجه أهدافهم الوطنية أو آمالهم الكبرى وهي أهداف وآمال هبطت إلى قاع مشاعرهم وسلم أولوياتهم بعد أن باتت "الكابونة" أو "سلة الغذاء" المدفوعة الثمن من الخارج، ملاذاً يسعى إليه المحرومون مع اضطرارهم إعلان الولاء لهذه الجهة "المغيثة" أو تلك من الأحزاب والفصائل أو المنظمات غير الحكومية لا فرق عندهم في ظل تراجع الآمال بالنسبة للاستقلال والوحدة الوطنية.

<sup>1</sup> حسن الرضيع - أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة - جامعة بيرزيت - سبتمبر 2018 - ص 71+72

## اقتصاد قطاع غزة في ظل الانقسام:

في ظل استمرار الانقسام وآثاره الكارثية، إلى جانب استمرار الحصار الصهيوني، نلاحظ تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، والتي تفاقمت بعد عدوان 2014 وأثرت على معظم سكان قطاع غزة المعزولين تماماً عن بقية العالم، وفيما يلي استعراض لبعض المؤشرات التي توضح ذلك:

1. شهد النمو الاقتصادي انكماشاً في قطاع غزة خلال العام 2017 ، إذ انخفض معدل النمو من 8% في العام 2016 إلى 0.5% فقط في العام 2017 ، مع ارتفاع معدل البطالة إلى ما يقرب من نصف القوى العاملة، ويعزى هذا التراجع لانخفاض التدفقات النقدية الواردة، وضعف نشاط إعادة الإعمار، مما أدى إلى هبوط حاد في دخل ربع السكان<sup>(2)</sup> وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي للفرد.
2. انخفاض القوة الشرائية للمواطنين في ظل تقليص رواتب موظفي السلطة الفلسطينية والتقاعد المبكر لآلاف الموظفين واستمرار انخفاض رواتب موظفي "حكومة" حماس في غزة لأقل من النصف وارتفاع البطالة والفقر بنسب عالية غير مسبوقة، نتيجة لانعدام فرص العمل، مما أثر على انخفاض الطلب الكلي على غالبية السلع والخدمات في قطاع غزة وحدث انكماش حقيقي.
3. الانهيار المتواصل في البنية الاقتصادية لقطاع غزة، سواء بالنسبة للموارد المادية الضعيفة تاريخياً، أو بالنسبة للمنشآت الصناعية التي توقف أكثر من 90% منها عن العمل، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة الذي توقف عن التصدير بصورة شبه كلية، إلى جانب التدهور المريع في قطاع الإنشاءات والتجارة والخدمات في سياق التراجع الحاد للواردات والصادرات بصورة غير مسبوقة، إلى جانب إفلاس العديد من التجار والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة، نتيجة لعوامل متعددة، من بين أهمها ضعف القدرة الشرائية للسكان، وما رافق ذلك من تفاقم أوضاع التجار، حيث اضطر عدداً كبيراً منهم إلى إعلان إفلاسهم وإغلاق مصالحهم التجارية لعدم قدرتهم على تحصيل أموالهم من السوق المحلي، الأمر الذي أدخل قطاع غزة في مرحلة الكساد، أو إلى بداية مرحلة الانهيار الاقتصادي.
4. الارتفاع المتوالي للأسعار (أدى إلى تغير إكراهي مريع ومذل في أنماط الاستهلاك لدى الأسر الفلسطينية من أصحاب الدخل المحدود) وفي هذا السياق فلا السلطة في رام الله ولا حركة حماس في غزة عملتا على تثبيت أسعار السلع الأساسية أو تنفيذ أية برامج داعمة لقطاع الصناعة أو الزراعة أو الإنشاءات أو للفقراء بصورة ملموسة وملتصدة.

<sup>2</sup> البنك الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة ، آذار 2018 <https://goo.gl/BDrE6g>

5. أصبح يعتمد أكثر من 1.2 مليون نسمة من سكان قطاع غزة في جانب من معيشتهم على المساعدات الإغاثية من وكالة الغوث والتبرعات من الخارج، الأمر الذي خلق ما يسمى بالاقتصاد الموازي أو اقتصاد الإغاثة والتواكل جنباً إلى جنب مع أنشطة اقتصاد السوق السوداء والمحترفين والمهريين والمافيات المتنوعة بعد أن تراجع القسم الأكبر من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

6. في ظل تفاقم مظاهر الفقر والبطالة في قطاع غزة، فإن أي سياسات وإجراءات للحد منها لا بد لها من دور عربي لفك الحصار وفتح سوق العمالة العربي لعمالنا العاطلين عن العمل. وفي هذا السياق، فإنه لكي يصل مستوى البطالة في قطاع غزة كما هو عليه في الضفة الغربية 17.9% ينبغي توفير 42 ألف فرصة عمل في قطاع غزة بكلفة لا تتجاوز 546 مليون دولار على أساس أن كل فرصة عمل تتطلب توفير 13 ألف دولار، إلى جانب تأمين الاستثمارات المطلوبة للضفة الغربية وقطاع غزة معاً بمبلغ 1.5 مليار دولار بمجموع يصل لحوالي 2 مليار دولار، أي ما يعادل أقل من 3% من إيرادات النفط العربي لعام 2017.

7. تشويه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد، تتجسد في انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي، لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية والمتدنية الأجور، إلى جانب انعدام جوانب التنمية بسبب استمرار الانقسام والحصار، على الرغم من بعض المشاريع التنموية ذات الأهداف السياسية المشبوهة على شاكلة ما قدمته دويلة قطر إلى قطاع غزة، وفي كل الأحوال يمكن وصف معظم برامج ومشاريع التنمية طوال مرحلة الانقسام بأنها مشاريع خدمت بشكل أو بآخر مصالح حركة حماس وفق منظورها، علاوة على أنها مشاريع تنموية متعثرة أو مشوهة بحيث يمكن وصفها بأنها تنمية رثة لكونها تخدم بعض الفئات الاقتصادية الكمبرادورية .

8. انتقال أعداد كبيرة من العمال في القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم، إضافة لحدوث هجرة أصحاب الكفاءات إلى الخارج.

9. انتقال بعض المنشآت الاقتصادية إلى الدول المجاورة، ولجوء آخرين إلى الاستثمار في الخارج، الأمر الذي أدى إلى حالة من التدهور والتراجع الملموس في رأس المال الصناعي، إلى جانب تدهور قطاع الزراعة، بعد أن تراجعت مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة من حوالي 220 ألف دونم عام 2005 إلى أقل من مائة ألف دونم، وأصبحت الأراضي كسلعة يتداولها تجار العقارات والرأسماليين الطفيليين.

10. استمرار سوء توزيع الدخل والاستهلاك وبروز شرائح جديدة من أثرياء الأنفاق وتجار السوق السوداء والتهرب، مقابل ازدياد عمليات التهميش والإقصاء في الشرائح الفقيرة والمعدمة.

إن حديثي عن هذه المؤشرات لا يلغي وجود أنماط استهلاكية في قطاع غزة وصلت لحد الترف المفرج من خلال مظاهر البذخ التفاخري الرث (الشليهاة الباذخة على سبيل المثال حيث تتراوح كلفة

الشاليه الواحد ما بين نصف مليون- 1.5 مليون\$ للشاليه الواحد) لدى بعض الشرائح الاجتماعيه البورجوازية العليا عموماً والتجارية الكومبرادورية والعقارية، وتجار الأنفاق خصوصاً عبر التحكم في الأسعار واحتكار السلع والتهرب وغير ذلك من الممارسات التي ساهمت في تزايد الارتفاع في الأسعار بصورة غير مسبوقه.

علاوة على المعوقات المشار إليها، لابد من التأكيد على أن الانقسام الراهن يشكل في حد ذاته عقبة في وجه أي تطور اقتصادي منشود، وبالتالي فإن استمرار الانقسام منذ عام 2007 حتى اليوم، كان - وما زال- سبباً رئيسياً في تزايد مظاهر تراجع الاقتصاد الناجمة عن تجزئته إلى اقتصاد في الضفة الغربية وآخر في قطاع غزة، وما ترافق مع هذه المظاهر من انخفاض دخل الفرد، وارتفاع نسبة البطالة، وتزايد مظاهر الفقر، والتراجع الحاد في قطاعي الصناعي والزراعة لحساب قطاع الخدمات الذي يبدو أن حركة حماس تسيطر على نسبة هامة منه.

وفي هذا السياق، يمكن القول بثقة، أنه لولا تكريس الانقسام الكارثي منذ 14/ حزيران 2007 ، فإن اقتصاد قطاع غزة في كافة مجالاته وقطاعاته الإنتاجية والخدمية المرتبطة بالطبع في إطار وحدة الاقتصاد الفلسطيني، كان قادراً على التطور الفعال بحيث يصل إلى نفس نسبة النمو في الضفة الغربية أو يزيد، لكن الانقسام، والحصار، والضعف الشديد للتمويل الدولي والعربي خلال السنوات الخمسة الأخيرة، كان لهم -وما زال- أثراً كارثياً على اقتصاد قطاع غزة والأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة فيه بحيث لا يمكن التنبؤ بمستقبل القطاع بصورة واضحة.

في هذا السياق، أشير إلى الإجراءات التي اتخذتها "حكومة" حماس لإدارة هذا الوضع الانقسامي، والتي اتسمت بسياسات قاسية تستهدف جمع أكبر قدر ممكن من الجبايات، إلى جانب سمات التضارب وعدم الخبرة والدعاية وعدم توخي مصالح المواطنين وقطاع الأعمال<sup>(3)</sup>:

1. ابتكرت أساليب تتنافى مع أهداف السياسة الضريبية في تشجيع النشاط الاقتصادي مثل مقترح إلزام التجار بدفع نسبة من الربح المتوقع مقدماً عند معبر كرم أبو سالم (تم تأجيل تنفيذها لأسباب غير معلنة).
2. يدفع التجار ضريبة القيمة المضافة بنسبة 14.5% رغم دفعها مسبقاً للسلطة، بحجة أنها على الأرباح المتوقعة فقط (!).
3. ضريبة إضافية على السيارات المستوردة عبر كرم أبو سالم رغم دفع كامل الضريبة على السيارات للسلطة.
4. ضريبة مقدرة بمبالغ مالية مقطوعة حسب نوع السلعة وحجمها وارتفاعها داخل الشاحنات ، عند معبر كرم أبو سالم.

5. إنشاء شركات احتكارية لسلع وخدمات محددة تسيطر على معظم السوق ولا تستطيع الشركات الموجودة في السوق من عشرات السنوات المنافسة، مثل ماحدث في سوق التأمين بإنشاء شركة الملتمز التابعة لحماس.

6. بلغ مجموع الإيرادات العامة المقدرة لـ"حكومة" حماس في غزة لعام 2016 (410,4) مليون دولار موزعة كما يلي: (115,7) مليون دولار إيرادات ضريبية، و (294) مليون دولار إيرادات غير ضريبية، و (0.7) مليون دولار منح وهبات<sup>(4)</sup>.

7. خلال العقد الحالي، " لجأت "حكومة" حماس في غزة إلى فرض سياسات ضريبية شديدة أشهرها ضريبة التكافل الاجتماعي والتي فرضت على نحو 400 سلعة أساسية وضرورية ومن ضمنها السجائر<sup>(5)</sup> والفاكهة واللحوم والمشروبات والأجهزة الكهربائية، وبنسب يتحملها المستهلك بشكل تدريجي حيث تتراوح نسب فرض تلك الرسوم ما بين 1-10 %، إلى جانب إيراداتها من ضريبة الدخل والإيرادات غير الضريبية الأخرى، وبناءً عليه يمكن تقدير الإيرادات الاجمالية لـ"حكومة" حماس في قطاع غزة بحوالي 600 مليون دولار سنوياً، ما يعني أن هناك فاقداً أو ترأخ في تحصيل الإيرادات العامة.

وفي هذا السياق أشير إلى أن تلك الضرائب المفروضة من "حكومة" حماس شكلت مأزقاً جديداً للأسر الفلسطينية، بينما تعزو وزارة المالية فرض تلك الرسوم إلى عجزها المالي وإلى إمكانية دفع مستحقات للموظفين بنسبة 50% من مجمل الراتب بدلاً من 30% وهذا يعني أن فقراء قطاع غزة أضحو ممولين للحكومة وموظفي القطاع العام<sup>(5)</sup>.

8. خلال فترة الأنفاق، والتي بدأت بالعمل منذ 2007-2013، تكونت شريحة جديدة عُرفت بأثرياء وأمرأ الأنفاق، وكونت مئات الملايين من الدولارات، وتم توظيف تلك الأموال في مشاريع غير تنموية كالمضاربة في الأراضي والعقارات وإنشاء الفنادق والمولات الاستهلاكية ومعارض السيارات والمشاريع السياحية \_ رغم انعدام السياحة. ووفقاً لجريدة الاقتصادية في غزة، فإن ما جمعه تلك الشرائح فاق الناتج المحلي لغزة، حيث أشارت إلى امتلاكها لنحو 2700 مليون دولار تم توظيفها في القطاع العقاري، وهذا ما تظهره الارتفاعات الكبيرة في أسعار الأراضي والعقارات.

في بعض المناطق ارتفعت أسعار الأراضي بحدود 5 أضعاف، وارتفعت أسعار العقارات بشكل غير مسبوق، فمثلاً بلغ سعر الشقة السكنية في حي الرمال نحو 130 ألف دولار، وبسبب الطفرة في سوق العقارات في غزة فقد بلغ عدد الأثرياء الجدد نتاج العمل بالتهريب عبر الأنفاق وتوظيف

<sup>4</sup> أسامة نوفل - ورقة عمل حول واقع الإيرادات والنفقات في قطاع غزة - صادرة عن الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) - فبراير 2017 - ص10.  
\* تبلغ قيمة واردات "حكومة" حماس من الرسوم المفروضة على السجائر حوالي 175 مليون دولار سنوياً ، فلو افترضنا الحد الأدنى من المدخنين في قطاع غزة في حدود 250 ألف مدخن يستهلك كل منهم علبة سجائر واحدة فقط × 6 شواكل معدل متوسط للرسوم × 30 يوم × 12 شهر = 510 مليون شيكل أي ما يعادل 150 مليون دولار سنوياً من السجائر فقط ، عدا الإيرادات الناجمة عن الارياح من الوقود (السولار والبزين) والسيارات والبضائع المستوردة بمختلف أنواعها، حيث تزيد الإيرادات عن 600 مليون دولار سنوياً حسب دراسة "أثر السياسات الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة" الصادرة عن جامعة بيرزيت في سبتمبر 2018 -ص64.

<sup>5</sup> حسن الرضيع - مرجع سبق ذكره - ص63

تلك الأموال الساخنة في اقتصاد غزة الفقير والمُعدم بنحو 2000 شخص (أبو حطب وأبو مدللة 2014، 31) (6).

وبسبب حالة الركود والكساد السائدة في قطاع غزة منذ ما بعد الحرب العدوانية عام 2014، تعرضت أسعار الأراضي والعقارات في قطاع غزة إلى حالة من الانخفاض الشديد لأسباب متنوعة من بين أهمها ركود الأسواق التجارية والتراجع الكبير في حركة السوق والقوة الشرائية والدخل، ونقص السيولة، وقد أدى ذلك إلى تكون شريحة اجتماعية مستفيدة من الانخفاض الشديد في أسعار الأراضي والعقارات، ما يعني أنه عند توفر ظروف الاستقرار والانتعاش الاقتصادي في قطاع غزة، سيفقد الكثيرون في غزة ممن اضطروا لبيع عقاراتهم وأراضيهم بأسعار منخفضة مئات الملايين من الدولارات التي سيستحوذ عليها عدد محدود من تجار الأراضي في إطار عودة الدورة الاقتصادية التي سترتبط بأزمة الأراضي والعقارات.

9. على الرغم من اهتمام "حكومة" حماس في غزة بالاستثمار في القطاع الزراعي وتنمية الأطراف إلا أن هذا النوع من الاستثمار لا زال محدوداً ولا يمكن تعميم منفعه، ويعود ذلك إلى عدم وجود سياسات رشيدة ومدروسة ووجود محاباة تمثلت في تخصيص الأراضي للمقربين من "حكومة" حماس واستفادتهم من الأراضي واستثمارها دون أي أسس اقتصادية، ومنها مثلاً زراعة البطيخ في المحررات والتي تحتاج لكميات كبيرة من المياه، حيث تستنزف تلك المزروعات المياه الجوفية لجهة أن تلك الأراضي من الرمال الصفراء وليس الطينية، حيث تستهلك مياهاً بأضعاف الأراضي الخصبة والتي تحوي رمالاً طينية<sup>(7)</sup>.

10. بخصوص الاستثمارات في الأراضي الزراعية في منطقة المواصي أو ما يطلق عليها المحررات، "فيشوبها العديد من التحديات والعراقيل والتي أدت إلى عدم وجود اقتصاد تمكين وسمود وتنمية للمناطق الحدودية، ويمكن إبراز تلك التحديات في النقاط التالية:

- إن المشاريع المنفذة في المناطق الحدودية، سواء الإنشائية أو البنى التحتية أو الزراعية، قليلة ولا تعزز التمكين، ولا توجد سياسة وطنية لحماية الاستثمارات خصوصاً الاستثمار في زراعة الحمضيات والأشجار المثمرة .

يضاف إلى ذلك وجود سياسات ساهمت في تدمير الأراضي الزراعية الخصبة من خلال السماح بالتمدد العمراني الأفقي عليها وتوزيع الأراضي على الفئات ذات العلاقة بالجهة المُتحكمة بإدارة غزة، وتراجع الاستثمار في البنى التحتية كالطرق والكهرباء وشبكات المياه والري، وتسريب مساحات واسعة من الأراضي لملكية أفراد من ذوي النفوذ أو بيعها والحصول على الأموال دون دراسة مخاطر ذلك على تدمير الأراضي الخصبة.

<sup>6</sup> حسن الرضيع - مرجع سبق ذكره - ص 68

<sup>7</sup> حسن الرضيع - مرجع سبق ذكره - ص 75

- لم يتم اتباع آلية للمنافسة عند توزيع الأراضي ورافق ذلك وجود احتكارات في الإنتاج الزراعي على حساب المزارع الصغير والفقير والمهمش، ورغم تحقيق اكتفاء ذاتي في معظم الخضراوات باستثناء البصل والثوم والجزر، إلا أن تلك الاستثمارات لم تُبنَ على مبدأ العدالة في المنافسة، وإنما بُنيت على فكرة الإدارة المركزية وتخصيص المكاسب للبعض.

- تخصيص مساحات واسعة من الأراضي لمؤسسات لا تستحق تلك المساحات التي تتجاوز استخداماتها واحتياجاتها، ومنح قسم منها لمواقع عسكرية كبيرة جداً، وبالتالي لم يكن استخدامها تنموياً. كما أن هناك عشوائية في تخصيص الأراضي مثلاً مدينة النور الترفيهية في منطقة الزهراء والمغرة ففي جوارها توجد عدة مواقع عسكرية" (8).

11. وتطلب حماس إنفاً جمركياً لمن يستورد من محافظات الضفة الغربية، والمعروف أن الإذن الجمركي يطلب فقط في حالة الاستيراد من الخارج، وقد يعود السبب في ذلك لعدم توفر حرية النقل والتبادل التجاري الحر بين الضفة والقطاع.

12. ظهور شركات توظيف أموال غير رسمية تدفع فوائد عالية جداً للمودعين، وتشير تقديرات غير رسمية بأن هذه الشركات قد استطاعت جمع حوالي 600 مليون دولار. وجميعها أعلن إفلاسه بعد شهر أو أكثر ولم يسترد المودعون إلا جزءاً يسيراً من أموالهم يقدر بنحو 16% من حجم الوديعة الأصلي.

13. كذلك قامت "حكومة" حماس بعدة إجراءات متعارضة في مجال منع الاستيراد من إسرائيل بحجة الاكتفاء الذاتي (!) وهي الشعارات التي تداولتها وسائلها الإعلامية مراراً رغم أن الواقع يشير إلى عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل هذا التدهور الاقتصادي والحصار شبه الكامل.

وهنا بالضبط تتبدى الآثار الكارثية للانقسام، ودورها الرئيسي في مجمل مظاهر وأوضاع الضعف والهشاشة والتخلف<sup>(9)</sup> التي أصابت وحدة الاقتصاد الفلسطيني كنتيجة مباشرة للآثار السياسية الكارثية التي نجمت عن الانقسام، ما يعني أن استمرار فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية سيؤدي إلى مزيد من أوضاع الهشاشة والتراجع والركود والكساد ومظاهر البطالة والفقير المدقع بصور كارثية، إذا لم تبادر حركتا فتح وحماس إلى إعلان التزامهما الكامل بتحقيق المصالحة الوطنية وفق ما تم الاتفاق عليه في

<sup>8</sup> حسن الرضيع - مرجع سبق ذكره - ص75

<sup>9</sup> التخلف هو نقيض التقدم، وهو مفهوم يشير إلى التأخر والجمود والعجز تجاه كل مظاهر التطور الحضاري الحديث وعاونه المتنوعة في الاقتصاد والمجتمع والسياسة والثقافة والعلوم، لكنه يتجلى بصورة أساسية في العلاقات الاجتماعية المعبرة عنه في مجتمعاتنا الفقيرة والتابعة، أما سمات التخلف فهي تتمظهر في: الفقر وسوء التغذية والتزايد السكاني والامية والجهل والديون الخارجية وغياب المؤسسات الديمقراطية الحديثة، أما سماته الجوهرية فهي تكمن في عدم التساوي في الانتاج وفي التوزيع العادل للثروة والدخل، وفي تركيبة السلع والخدمات المستوردة وما إذا كانت تلبى الحاجات الأساسية للمواطنين أم أنها تذهب لاشباع رغبات الطبقة المسيطرة ومصالحها الانانية الانتهازية على حساب مصالح المجتمع الذي تنكس تبعيته وتخلفه طالما بقيت هذه السيطرة الطبيعية دون تغيير فالتخلف ليس مرده قلة الاموال المطلوبة للاستثمار، فقد توفرت الاموال لكثير من البلدان النامية ولم تحدث فيها تنمية او نمو، وانما يرجع التخلف الى: أ- طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في بلدنا، وما تتسم به من تفاوتات في توزيع النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي... ب- طبيعة العلاقات الدولية التي تربط بلدان العالم الثالث بالبلدان المتقدمة.. ج- علاقات القوى التي تنشأ وتحدد توزيعاً معيناً للسلطة، وتضع في يد قوى اجتماعية معينة سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (د. ابراهيم العيسوي - التنمية في عالم متغير - دار الشروق - القاهرة - الطبعة الثانية 2001- ص15)



اتفاقي القاهرة 2011 و 2017 انطلافاً من الرؤية الوطنية التوحيدية التي تكفل استعادة الوحدة السياسية الاقتصادية الاجتماعية للصفة والقطاع معاً في نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي.

### اقتصاد قطاع غزة خلال العام 2017:

شكلت الحروب الثلاثة التي شنتها "إسرائيل" ضد قطاع غزة (2008 / 2009 - 2012 - 2014) عاملاً إضافياً في إضعاف الوضع الاقتصادي للقطاع، من خلال الاستهداف الممنهج للقطاعات الاقتصادية التي تعرض معظمها لأضرار كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تزايد تراكمات عوامل الركود والكساد ليس بالنسبة لحركة الأسواق التجارية فحسب، بل أيضاً لبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث نلاحظ حالة من التراجع النوعي أصابت كافة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) والخدمات والتجارة .. إلخ، في ظل استمرار الحصار والانقسام الذي كان -وما زال - سبباً رئيسياً في كافة القيود التي أدت إلى تراجع القطاع الخاص والأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة، وخاصة القيود على الاستيراد بالنسبة للمواد الخام اللازم للصناعة، حيث تؤكد العديد من المصادر أن قطاع الصناعة تراجع بصورة غير مسبقة بحيث لم يعد أكثر من 20% من المصانع في قطاع غزة قادرة على الاستمرار ومواجهة صعوبات وتعتيدات الحصار والانقسام، إلى جانب الدور السلبي للسلطة في رام الله اتجاه القطاع الخاص، علاوة على العديد من الإجراءات والتعتيدات المفروضة من "حكومة" حماس على القطاع الخاص (الرسوم الإضافية على النقل والعديد من أنواع الخدمات، تحصيل الضرائب الإضافية على اذون الاستيراد وضريبة الدخل، إلى جانب مضاعفة الرسوم على العديد من السلع الكمالية التي وصلت إلى أكثر من 200% على السجائر، وكذلك تزايد أنواع الرسوم المفروضة)، دون أن نتجاوز الآثار الضارة جداً التي أصابت السوق الاقتصادي في قطاع غزة بعد أن تراجعت القوة الشرائية تراجعاً حاداً عزز من أحوال الركود ومن ثم الكساد السائد منذ عامي 2017-2018.

فقد شهدت أسواق قطاع غزة منذ عام 2017 عموماً وبداية عام 2018 خصوصاً انخفاضاً حاداً في حجم مبيعات كافة الأنشطة الاقتصادية في ظل حالة من الركود التجاري لم يسبق لها مثيل ولم تمر على قطاع غزة منذ عقود، وذلك نتيجة لضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي وأزمة الكهرباء الطاحنة التي تضرب قطاع غزة واستمرار الخصم على رواتب موظفي السلطة نتيجة إجراءات السلطة الفلسطينية التي قررت صرف 50% فقط من رواتب موظفي قطاع غزة التابعين لها، على الرغم من ادراك الرئيس وحكومة رام الله بأن أكثر من 40% من النسبة الباقية للموظف من الراتب يتم حسنها لحساب تسديد القروض البنكية على الأغلبية الساحقة من الموظفين، الأمر الذي عزز من مظاهر الإفقار والإحباط واليأس في صفوف الموظفين وعائلاتهم نتيجة أوضاعهم البائسة الناجمة عن تلك الإجراءات، وهي مظاهر تضاف على أوضاع الفقر والبطالة المنتشرة في قطاع غزة والتي تزيد عن 50% منذ بداية عام 2018.

وفي ضوء مثل هذه الأوضاع، كان من الطبيعي أن تتفاقم مظاهر الركود والكساد التي أثرت على مجمل الأوضاع الاقتصادية وأدت إلى تزايد حالات الإفلاس التي ظهرت خلال الأعوام الخمسة الأخيرة 2014-2018، وانتشرت بصورة حادة خلال عامي 2017-2018، حيث يعاني سكان غزة من سوء الخدمات العامة الأساسية وتدني جودتها مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي، ويحصل نحو 80% من سكان القطاع على شكل من أشكال الإعانة الاجتماعية .

وفي ظل تراجع الطاقة الإنتاجية للمنشآت الاقتصادية أصبح اقتصاد قطاع غزة يعتمد على الواردات التي أيضاً تأثرت بسبب تشديد الحصار والاعلاق على المعابر وقد يكون ذلك نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للمواطنين في قطاع غزة. أما الصادرات فهي في أدنى حدودها ولا تزيد عن 0.5% من الواردات وهذا مؤشر على أثر سياسة الحصار والاعلاق على قطاع غزة<sup>(10)</sup>. وهذا يعني أن قطاع غزة في ظل انخفاض الطلب الكلي الآن يستهلك واردات أقل من عام 1997 وهذا مؤشر خطير على تدهور الحالة الاقتصادية مع زيادة عدد السكان.

وقد استمرت تراكمات التدهور والركود<sup>(11)</sup> الاقتصادي في قطاع غزة بحيث باتت ظاهرة الكساد<sup>(12)</sup> مظهراً رئيسياً خلال عامي 2017 / 2018 التي جاءت كنتيجة لحالة الركود التي تراكمت طوال الأعوام الماضية في أسواق قطاع غزة ، يؤكد على ذلك ، وصف كل من غرفة تجارة وصناعة غزة ومركز التجارة الفلسطيني "بال تزايد" الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها قطاع غزة خلال العام 2018 بأنها "الأشد كارثية مقارنة مع السنوات الماضية، لاسيما وأن معدل البطالة في القطاع ضمن الفئة العمرية بين 20 - 24 عاماً وصل إلى 67.8% حسب تقارير البنك الدولي.

10 وائل الداية، ملخص اقتصاد قطاع غزة ودور الجهاز المصرفي 2018 ، ورقة مقدمة لمركز التخطيط الفلسطيني، آذار 2018- غزة- فلسطين

11 الركود الاقتصادي: هو تراجع كبير في النشاط الاقتصادي ، وهو مصطلح يعبر عن هبوط في النمو الاقتصادي لمنطقة أو لسوق معين، وسبب الهبوط نابع من أن المعروض من السلع يفوق الاستهلاك الأمر الذي يؤدي إلى كساد البضاعة وانخفاض الأسعار والذي بدوره يصعب على التجار والمنتجين بيع المخزون، لذلك ينخفض معدل البيع والإنتاج والذي معناه أيدي عاملة أقل، وارتفاع في نسبة البطالة.

أما سبب الركود فهو التراجع الواضح للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، والدخل الحقيقي، والتوظيف، والإنتاج الصناعي، ومبيعات الجملة والتجزئة، ومع استمرار الركود لفترة طويلة كما هو حالة قطاع غزة، يتحول إلى حالة من الكساد، فالركود والكساد مرتبطان دائماً بوضع اقتصادي سيئ، وبيئة صعبة للأعمال وتراجع في المداخيل وزيادة في أعداد العاطلين، فضلاً عن حالة من عدم اليقين والخوف تنتاب المستهلكين ورجال الأعمال كما هو حال قطاع غزة في ظل الانقسام والحصار .

12 الكساد: لا يوجد تعريف أكاديمي محدد للكساد، لكن يمكن وصفه بأنه فترة حادة ومطولة من انكماش النشاط الاقتصادي مصحوبة بضعف في جميع القطاعات تكون مصحوبة بارتفاع حاد للبطالة، زيادة التضخم، تراجع في توفر الائتمان، إفلاس شركات، وإجمالاً يمكن القول بأنه بمثابة ركود حاد. أي أن الفترة المطولة من الركود يطلق عليها كساد، والذي قد يصير كساداً كبيراً.

كيف يحدث الكساد؟ .. هناك مؤشرات عامة يمكن الاستدلال من خلالها على قرب حدوث الكساد، وتشمل انخفاضاً بنسبة 10% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي حجم الاستهلاك المحلي، إضافة إلى ارتفاع بنفس النسبة في مستوى البطالة، وذلك لمدة لا تقل عن 24 شهراً.

ونتيجة لذلك تتآكل القوة الشرائية للمستهلكين، وهو ما لا يتوقف فقط على تراجع مشترياتهم، بل إضافة إلى ذلك عدم قدرتهم على سداد ديونهم، مما يدفع البنوك لتشديد قواعد الإفراض، ويتضرر النشاط الاقتصادي، ومع ذلك تتكاثر حالات الإفلاس، ويتزايد انتشار الفقر (مثال: حالة موظفي قطاع غزة نتيجة إجراءات السلطة في رام الله).

أولى مراحل الكساد تبدأ بتدني المبيعات لدى عدد كبير من المحال التجارية أو ما يسمى بتجار التجزئة نتيجة لتدني القدرة الشرائية عند المستهلكين، وحينما تنخفض المبيعات عند المحلات التجارية فإن طلباتها من الشركات الكبرى أو المصانع تنخفض، وبدورها تضطر الشركات إلى خفض استيرادها والمصانع إلى خفض إنتاجها مما يؤدي بدوره إلى تخفيض وتيرة الاستثمار في التصنيع، وفي الوقت نفسه فإن المنشآت التجارية والصناعية تفقد قدرتها على دفع مرتبات عمالها وموظفيها بسبب تراجع الطلب على منتجاتها وانخفاض الأسعار وهذا يجعلها تضطر إلى التخلي عن عدد كبير منهم، وهذه الخطوة تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة مما يجعل تدني القدرة الشرائية لدى المستهلكين تتفاقم أكثر وهكذا تستمر النتائج السلبية لتبعات الكساد في التوالي وبصورة أكبر سوءاً من سابقتها حتى يحدث ما من شأنه أن يقلب المعادلة ويعيد للنشطة الاقتصادية حيويتها الإيجابية.

هناك العديد من الآثار السلبية للركود والكساد مثل : 1- ارتفاع البطالة. 2- الإنكماش الاقتصادي: المعروض أكثر من المطلوب في الإقتصاد وعندما يحدث ذلك يتباطئ الإقتصاد مع تباطؤ الطلب. 3- الخوف: يتخوف المستهلكين أن الأمور لن تتحسن في وقت قريب مما يتجهوا إلى تقليص الإنفاق، مما يؤثر أيضاً في تباطؤ الإقتصاد بشكل أكبر ويفاقمه. 4- تراجع قيمة الأصول. (المصدر: علي حمودي- ما هو الفرق بين الركود الاقتصادي والكساد ؟ - 20 أبريل 2015 - الانترنت)

وأوضح تقرير مركز التجارة الفلسطيني أن عدد المتعطلين عن العمل بلغ أكثر من 213 ألف شخص، وتجاوزت معدلات الفقر والفقير المدقع حاجز 65%، بينما عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من وكالة الغوث "الأونروا" والمؤسسات الإغاثية الدولية تجاوز المليون ونصف المليون شخص بنسبة تصل إلى 80% تقريباً من سكان قطاع غزة<sup>(13)</sup>.

وأشار التقرير إلى ما شهده العام 2018 من "تباطؤ شديد في التمويل وإيفاء المانحين بالتزاماتهم تجاه إعادة إعمار غزة حيث بلغ مجمل التمويل بحسب تقرير صدر عن حكومة التوافق 851,1 مليون دولار وهو ما يشكل 36.5% من قيمة تعهدات مؤتمر القاهرة.

وفي تقرير منفصل اعتبرت غرفة تجارة وصناعة غزة أن ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة من تدهور غير مسبوق خلال العام 2018 جاء نتيجة لتراكم التداعيات المترتبة على استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع للعام الثاني عشر على التوالي .

ولفت تقرير الغرفة إلى السياسات والإجراءات العقابية التي اتخذتها سلطات الاحتلال تجاه تجار ورجال الأعمال في القطاع من خلال إعاقة حرية تنقلهم عبر معبر بيت حانون "إيرز"، واستمرارها باعتقال العشرات منهم وإضافتها للعديد من السلع والبضائع إلى ما يعرف بقائمة السلع الممنوع إدخالها للقطاع تحت ذريعة الاستخدام المزدوج<sup>(14)</sup> .

وتطرّق التقرير إلى "ما شهده العام 2018 من تفاقم أزمة الركود التجاري بسبب استمرار الحصار، وعدم صرف رواتب موظفي القطاع العام كاملة، لأكثر من عام ما ترتب عليه عجز الموظفين عن سداد ديونهم والتزاماتهم المختلفة بما في ذلك عجز الغالبية العظمى منهم عن سداد فواتير الخدمات الخاصة بالكهرباء والمياه والاتصالات.

وأشارت الغرفة إلى أن ركود النشاط التجاري أدى لخلل كبير في حركة التجارة ونقص في السيولة وفي ذات الوقت انخفاض واردات القطاع بنسبة تجاوزت 50% من البضائع والأصناف المسموح بإدخالها عبر معبر كرم أبو سالم إضافة إلى ما ترتب على ذلك من إغلاق عدد من المحال التجارية والمصانع والمطاعم<sup>(15)</sup>.

<sup>13</sup> حامد جاد - الوضع الاقتصادي في القطاع خلال العام 2018 الأشد كارثية - صحيفة الأيام - 16 ديسمبر 2018.

<sup>14</sup> حامد جاد - المرجع السابق .

<sup>15</sup> حامد جاد - المرجع السابق.